الحجم دون ضغط من الحركة الديمقراطية للتغيير (وهي الحركة الوحيدة الأخرى ذات الحجم المتوسط) طالما أنه نجح في استقطاب ممثل، أو أكثر، من حزب، أو أكثر. أما في الكنيست العاشر للعام ١٩٨١، فإن الليكود بات، الى درجة بعيدة، معرضاً لابتزاز الكتلة الدينية التي غدت الحركة المتوسطة الوحيدة في البرلمان الاسرائيلي. وواضح أن لمثل ذلك الابتزاز ثمنه الايديولوجي والسياسي الذي لا بد أن يأتي على حساب البرنامج الايديولوجي والسياسي لليكود، كما حصل فعلاً عند تشكيل الحكومة الاسرائيلية الأخيرة الحالية.

أما عند المعراخ، فان الفرصة أمامه لتشكيل حكومة ائتلافية كانت منعدمة في ظل التلوين الايديولوجي والسياسي للأحزاب الاسرائيلية. فكتلة الأحزاب الدينية، الأقرب الى الليكود، كانت ستكلف المعراخ ثمناً سياسياً وأيديولوجياً فادحاً فيما لو حاول هذا الأخير اجتذابها الى ائتلاف يقوده. هذا في الوقت الذي يستحيل فيه عملياً على المعراخ القبول بالتحالف مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (أقصى اليسار الرسمي) ناهيك عن كتلة هتحياه «النهضة» (أقصى اليمين الرسمي). وهذا كله له معنى أساسي واحد مؤداه أن المعراخ كان ولا يزال محكوماً عليه أن يبقى في الكنيست العاشر في اطار المعارضة(١٤).

غير أن المعارضة التي يمثلها المعراخ هذه المرة تختلف عن تلك التي شكلها في الكنيست التاسع. ذلك أن معارضته في الكنيست العاشر مرشحة لأن تكون غاية في القوة. فالمعراخ يستند الآن الى كتلة كبيرة خاصة به، قوامها ٤٨ ممثلاً بعد أن انضمت ممثلة «حركة حقوق المواطن» اليه في أعقاب الانتخابات مباشرة. ثم هو قادر، بتحالفات مباشرة قد يعقدها مع شينوى وتيلم على رفع عدد مؤيديه الى ٥٢ نائباً (انظر الجدول). ثم أن المعراخ يستطيع، في قضايا محددة، الاعتماد على تأييد كتلة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، مما يرفع قوة المعارضة إلى ٥٦ عضواً من أعضاء الكنيست. واذا أضفنا لذلك امكانية حدوث انشقاق حقيقي أو تمرد في مجال التصويت مع الحكومة، سواء في الليكود أم في التكتل الديني، فإن معنى ذلك هو وصول المعارضة الى الحد الكافي الذي يمكنها من اسقاط الحكومة. وهذه الحقيقة لها معنى أساسي مؤداه: ازدياد احتمالات عدم الاستقرار السياسي في واقع الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة(١٥).

٦ ــ أما المعنى الأخير لنتائج انتخابات الكنيست العاشر فيتلخص في كون تركيبة هذا الكنيست تعبر عن انتصار اليمين الصهيوني المتطرف بوضوح قاطع. فمن جهة أولى، نجح الليكود، وهو الواضح في تعصبه وتطرفه اليميني، في زيادة عدد مقاعده من ٤٣ الى ٤٨ علاوة على زيادة النسبة المئوية المقترعة الصالحة من ٣٣,٤٠ بالمائة الى ٣٧,٠٨ بالمائةفي العامين ١٩٧٧ و١٩٨١ على التوالي. ومن جهة ثانية، استطاع حزب هتحياه الجديد (المغالي في تعصبه ويمينيته) الحصول على ٣ مقاعد وعلى نسبة ٢,٣٠ بالمائة من أصوات المقترعين. واذا تذكرنا أن هذا الحزب انما هو في الأصل انشقاق عن الليكود، يمكن لنا الاستنتاج بأن الليكود قد حصل، في حقيقة الأمر، على عدد أكثر من المقاعد وعلى نسبة أعلى من الأصوات في الانتخابات الأخيرة. ومن جهة ثالثة، يتضح لنا أن اليمين قد حقق انتصارات أوسع اذا تذكرنا أن الحركة الوطنية للتجديد (تيلم) ما هي الاّ تنظيم موشي دايان الذي ترك كتلة المعراخ وعمل ضمن كتلة الليكود وحكومته بعد